جامعة خميس الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص:محاسبة و تدقيق

بعنوان:

صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة شركة الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا

إعداد الطالب:

- **بوزارقوادري خالد**

تحت إشراف:

د/ محمد سيد

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من تهداني بالتربية في الصغر وكانا نبراسا يضيء فكري بالنصح و التوجيه :

إلى جوهرة حياتي، ونبض قلبي، إلى القلب الحنون والطاهر:

أمي الغالية، يا من رسمت البسمة على وجهي، وكنت دائما سببا في نجاحي

إلى صاحب القلب الكبير، يا تاج الزمان، يا من رفع رأسي عاليا أفتخر به أبي الغالي.

اللهم أحفظهم، وأطل في عمرهم، لا أملك إلا أن أدعو الله أن يجعلكم ذخرا لي ولا يحرمني منكم.

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم إخوتي وأبنائهم.

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل و نثني عليه كما ينبغي لجلاله و عظيم سلطانه أن علمنا ما لم نكن نعلم و وهبنا الصبر و التدبير و نشكره عز و جل الذي مكننا من تخطي المصاعب و ذلل لنا الصعاب و وفقنا لتقديم هذا العمل المتواضع

لا يسعنا ونحن نتقدم بهذا العمل إلا أن نتقدم بالشكر و الامتنان إلى الأستاذ المشرف سيد محمد الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، و تخصيصه لجزء من وقته لإنجاحها.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتم اختيار شركة الأثاث و البناء المعدني بخميس مليانة كدراسة حالة, حيث اعتمدنا في دراستنا على أداتين هما المقابلة الشخصية ودراسة مختلف الوثائق الخاصة بالشركة, ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري بغرض تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوعنا, والمنهج التجريبي في الدراسة النظرية.

يتناول هذا الملخص تقييم تطبيق نظام محاسبي المالي بعد 12 سنه من التطبيق في الجزائر وتهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها المتطلبات تطبيق نظام محاسبي المالي، وتقييم مدى تأقلم والتكييف شركة الأثاث و البناء المعدني، وإمكانية التغلب على المعوقات التي واجهت الشركة بتطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات.

Résume :

Cette étude vise à connaître les difficultés d'application du système de comptabilité financière dans les petites et moyennes entreprises, et l'entreprise de construction de meubles et de métaux à Khemis Miliana a été choisie comme étude de cas L'approche descriptive dans l'aspect théorique afin de définir les différents concepts liés à notre sujet، et l'approche expérimentale dans l'étude théorique. Cette synthèse porte sur l'évaluation de l'application du système de comptabilité financière après 12 ans d'application en Algérie،Et évaluer l'étendue de l'adaptation de l'entreprise de meubles et de constructions métalliques, et la possibilité de surmonter les difficultés rencontrées par l'entreprise en appliquant le système de comptabilité financière.

Mots-clés : système de comptabilité financière، petites et moyennes entreprises، obstacles.

العنوان	الصفحة
الإهداء	V
الشكر	V
الملخص	V
الفهرس	V
قائمة الجداول و الأشكال	V
المقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار العام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
الفرع الأول: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة	8
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	9
الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
المطلب الثاني:معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	12
المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية الذي يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
الفرع الأول: الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
الفرع الثاني: دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية	16
الفرع الثالث: مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المبحث الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول:المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22

المطلب الثالث: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
المبحث الثالث: خلفيات الدراسة الحالية والدراسة السابقة	**25**
المطلب الأول: تشخيص الدراسات السابقة	**25**
الفرع الأول: الدراسات المحلية	**25**
الفرع الثاني: الدراسات العربية	**26**
الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية	**27**
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة	**28**
المطلب الثالث:موقف الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة	**28**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني:دراسة تطبيقية حول صعوبات النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: عموميات حول شركة الأثاث والبناء المعدني	**33**
المطلب الأول: التعريف بشركة الأثاث والبناء المعدني	**33**
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة الأثاث والبناء المعدني	**36**
المطلب الثالث: تقديم مصلحة المحاسبة و المالية	**39**
المبحث الثاني: المعوقات المحاسبية للشركة	**42**
المطلب الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة	**42**
المطلب الثاني: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة	**44**
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركة الأثاث و البناء المعدني	**46**
خلاصة الفصل	**47**
الخاتمة	**48**
المراجع	**52**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي	9

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لشركة الأثاث والبناء المعدني	36
02	الهيكل التنظيمي لمصلحة المستخدمين	38
03	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة	40

المقدمة

توطئة:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي و خصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة و بالتالي قدرته على الحد من البطالة والتقليل من مشكلة الفقر ، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون أبسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة.

مع توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسة اقتصاد السوق وجب عليها التأقلم مع متطلبات الأسواق الدولية لجلب المستثمرين الأجانب،وبناء نظام محاسبة جديد يتوافق مع المتطلبات الدولية ، كأحد وسائل تسهيل المعاملات الدولية ، وخاصة مهام المستثمر الأجنبي الذي يقف مع اختلاف الطرق المحاسبية ووجود صعوبة التأقلم والتعامل مع النظام المحاسبي القائم،و في هذا السياق قررت الجزائر تطبيق معايير المحاسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع البيئة الاقتصادية والمالية الدولية ومن المتطلبات الضرورية في هذا العصر الحالي، من خلال تطبيقها للنظام واجهت المؤسسات المتوسطة والصغيرة عدة صعوبات خاصة في ظل غياب البيئة الاقتصادية المناسبة، ومن التحديات التي تواجه التطبيق هذا النظام في الجزائر وصعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء لمده جيل كامل أي 33 سنة.

من هذا المنطلق تنشق الإشكالية في صيغتها التالية:

ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

و لمعالجة الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ماذا نعني بالنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى استعداد شركة الأثاث لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟ وماهي المتطلبات الضرورية للانتقال إليه؟

فرضيات البحث:

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث،نطرح الفرضية التالية:

- النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن النصوص ومبادئ أتت بها معايير محاسبة الدولية من أجل توجيه تسجيل المحاسبي والتقييم وإعداد القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عملت الشركة بتحضير أهم متطلبات نجاح تطبيق نظام المحاسبي المالي وتوافقه مع احتياجات الشركة.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية أدت بنا إلى البحث في هذا الموضوع؛
- فتح أفاق مستقبلية لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامنه مع التغييرات التي طرأت في الأنظمة المحاسبية بالجزائر من خلال تبنيها المعايير الدولية وذلك ما تم تجسيده في فكرة تبني النظام المحاسبي المالي، و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق هذا النظام.

أهداف البحث:

إضافة إلى إجابتين على التساؤلات المطروحة و التأكد من الفرضيات المقدمة نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة أهداف التالية:

- فهم طبيعة النظام المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق هذا النظام؛
- التعرف على كيفية التعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النظام المحاسبي المالي رغم صغر حجمها.

حدود البحث:

الحدود المكانية : تشتمل هذه الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد شركة الأثاث و البناء المعدني بخميس مليانة ، مع الأخذ بآراء المحاسبين المعتمدين حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسة.

الحدود الزمنية: قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على السنة الدراسية و المتمثلة في سنة 2010.

منهج البحث:

من أجل رصد الإجابة على الإشكالية ومختلف الأسئلة الفرعية قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي قصد إبراز بعض المفاهيم الخاصة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الصعوبات الناجمة عن تطبيقه،ثم القيام بدراسة تطبيقية متمثلة في إسقاط الإطار النظري على الواقع العملي في دراسة حالة شركة الأثاث والبناء المعدني.

هيكل البحث:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الموضوع الى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

يحتوي هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول يحتوي على الإطار العام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبحث الثاني يحتوي على عموميات حول النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة تطبيق النظام أما المبحث الثالث يحتوي على دراسة السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة الأثاث والبناء المعدني.

يضم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول حول عموميات شركة الأثاث والبناء المعدني والمبحث الثاني يحتوي على المعوقات المحاسبية للشركة.

صعوبات البحث:

- نقص في المراجع في هذا الموضوع؛

- عدم التعاون الكافي من طرف عمال المؤسسة؛
- صعوبة الدراسة الميدانية وذلك بسبب ثقافة التحفظ السائدة في معظم المؤسسات الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة .

تمهيد:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة وقد تعدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل و لا أدل على ذلك من الإحصائيات التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التي تنص على أن عدد هذه المؤسسات أصبح يمثل ما يقارب 90%من مجموع المؤسسات بلادنا.

ومن خلال هذا سنتعرض إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاقتراب من واقع الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات, وإلى المعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافه ومميزاته و مقارنته مع النظام المحاسبي المالي. ومنه قسمت الدراسة النظرية إلى ثلاثة(03) مباحث:

- **المبحث الأول**:الإطار العام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- **المبحث الثاني** :عموميات حول النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثالث** : خلفيات الدراسة الحالية والدراسة السابقة

المبحث الأول: الإطار العام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول ، لذلك سنحاول ضمن هذا البحث إبراز الجوانب النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد بعض المفاهيم والخصائص والأهمية التي تتميز بها ، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

لا يوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة أو النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع ، وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه المعايير(حجم الإنتاج ، حجم مبيعات، حجم الأجور المدفوعة ،حجم الطاقة المستهلكة، وحجم العمالة).

على سبيل المثال، يعتبر حجم القوة العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم معيار في تعريفها . لكن ما يسمى بالمشروع الصناعي الصغير فانه يمكن أن يضم نحو 50 عاملا في بلجيكا واليونان، و100 عامل في الولايات المتحدة الأمريكية، و 200 عامل في كندا وايطاليا واسبانيا، و 500 عامل في الدانمرك وفرنسا وألمانيا وايرلندا. في غالبية هذه البلدان تعد المشاريع التي يقل عدد عمالها من عشرة عمال أو 20 عاملا، إلى مشاريع صغيره جدا أو مؤسسات صغرى، و تبتعد من الإحصاءات الرسمية .[1]

كذلك يتباين تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تباين كبيرا بين الدول المتقدمة ذكرها مع غيرها من بلدان العالم فعلى سبيل المثال ، يعد المشروع صغيرا في اليمن عندما يضم اقل من أربعة عمال، ويعد متوسطا عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين عاملين وتسعة عمال.

وهكذا فإن هناك من يصنف المؤسسات ، كما ذكرنا بحسب رأسمالها ومجوداتها، أو من يختار كمية الإنتاج، أو حجم الأعمال ،أو طبيعة العلاقات القانونية والشخصية والإدارية داخل المؤسسة الخ...

وعلى الرغم من أن كل هذه المعايير موجودة في مختلف مجتمعات فإن دول عدة ركزت على تصنيف دون آخر. فبرز مثلا ، مؤشر الموجودات الثابتة في التحديد الإيطالي والياباني والايرلندي ، ومؤشر حجم الميزانية في تحديد البلجيكي، ومؤشر عناصر الإنتاج في التحديد البريطاني.

[1] قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على ابتكار في بلدان مختارة من طرف الاسكوا,اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ,الأمم المتحدة, نيويورك 2002, ص 5.

أما التعريف المتداول في فرنسا والذي تبنته «الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة » فهو **(إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المادية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة).**[1]

التعريف البريطاني:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

أ -حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

ب -حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65,6 مليون دولار أمريكي.

ت عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 مواطن.

وبما أن هذه المحددات ثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية.

لذلك تم معالجة هذه الفروقات والاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي.[2]

جدول رقم(1)

الرقم	المجال-المواد الصناعية	معيار القياس كحد أدنى
1	التصنيع(صناعة ملابس- مصوغات الذهب)	200 عامل
2	البيع بالتجزئة-أو تجارة التجزئة- تجارة الجملة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
3	البناء	25 عامل
4	المناجم/ أو التعدين	25 عامل
5	تجارة السيارات	638750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
6	خدمة متنوعة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
7	شركات النقل	5 سيارات

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات ، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى, هذه الخصائص أو السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[3]

1 سهولة الإنشاء والتنفيذ:

[1] د.غسان الشلوق,الدفلع الوطني,و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أفكار النهوض,بيروت2004.

[2]الملف الخاص, المحاسبي المجاز, العدد 19 تموز 2004, ص(47).

[3]نبيل جواد" ,إدارة وتنميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة," PME des Gestion مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت, لبنان,ط 1 ,1428ه / 2007م,ص86.

حيث تتميز هذه المؤسسات بما يلي:

- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع؛
- صغر رأس المال لتشغيل المشروع؛
- صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليه؛
- سهول التنفيذ مباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات الإنتاج؛
- سهول التحضير مستلزمات التشغيل(مواد خام ومواد أخرى).

2 -القدرة على جذب المدخرات:

لا تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة كبيره نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في قطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع.

3 -مرونة الإدارة:

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ، ويعود ذلك إلى الطابع الغير الرسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها بساطة الهيكل التنظيمي و مركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامده تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصوره أساسيه لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

4 -الفعالية و الكفاءة:[1]

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

5 -سهولة الدخول في السوق والخروج منه:

سبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال، إذا الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة التحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة فرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

6 -القدرة على التكيف مع المتغيرات:

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل:

- تركيبة القوى العاملة؛
- سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج ,أو النوعية)؛

[1] رابح خوني, رقيه حساني ,"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها",إدراك للطباعة والنشر, مصر, الطبعة الأولى, 2008 , ص.ص 44-45

- سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة؛

هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية و فترات الركود.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من الدول العالم ، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة ،وتساهم بفاعلية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار ، والجديد بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90%من المنشآت في البلدان العالم المتقدم والنامي.

(وفي لبنان وحسب الإحصاء الرسمي لإدارة الإحصاء المركزي في في العام 1996 الذي أشار إلى الوجود أكثر من 88 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعظمها صغيرة جدا أقل من خمسة عمال. وكذلك تشير أحدث البيانات المتاحة لبلدان الاسكوا إلى أن المشروعات التي تضم اقل من 50 عاملا في لبنان كانت تضم أكثر من 75%من مجموع اليد العاملة. في حين تبلغ نسبة أكثر من 45%في البحرين ,وكانت تستوعب أكثر من 40%من مجموع اليد العاملة في الأردن).[1]

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات بدورها التنموي الكبير على مستويين الفرد والاجتماعي وذلك وفقا لما يلي:[2]

1 على مستوى الفرد(صاحب المشروع):

أ –تشبع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجه أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر انه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب انه يضمن لأسرته وله الحصول على الدخل ذاتي

ب يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه.

ت وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير نكتشف أن الكثيرين منهم قد بدأوا بمشروعات صغيرة حتى أزداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم ونورد فيما يلي أحد قصص تلك تلك النجاحات:

فقط بدأت طموحات كل من لارس ماجنس اريكسون وزميله كال جون أندرسون عام 1876م من ورشة صغيرة في أحد منازل استكهولم برأس مال ألف كرونا سويديه لكل منهما ، حيث كانا يقومان بإصلاح التليفونات المستوردة. وأخذ يتطور إنتاجه من التليفونات عام 1885م، ثم أول تلفون يمكن وضعه على مكتب عام 1992م. وتوالت الاختراعات والتعديلات التي حولت ورشه الصيانة الصغيرة لاريكسون إلى مصنع كبير، بحيث

[1] الملف الخاص ,المحاسب المجاز, العدد 19 تموز 2004 ص 49- 50

[2] مرجع سبق ذكره "إدارة وتنميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, PME des Gestion ,ص 76-77

أصبح الآن من الشركات الرائدة في مجال الاتصالات على مستوى العالم , وكذلك في عصرنا الحديث مثل Microsoft.

2 على مستوى المجتمع :

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع في ما يلي:

أ - تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من من احتياجات السوق المحلي.

ب - تساهم إلى حد كبير في أعداد العمالة الماهرة.

ت - تشارك في حل مشكلة البطالة، حيث إنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

ث -تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية، وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة, وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.

المطلب الثاني:معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب الهدف من التعريف إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبرني مفتاح التعريف هذه المؤسسات هما:

الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين.[1]

1 -الاتجاه الكمي:

تقوم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معين واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية ، التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات والتي نذكر منها:

1 -1 معيار حجم العمال:

يعتبر هذا المعيار من أكبر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع, ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:

[1]سلطاني محمد رشيد, التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(واقعة, أهمية وشروط تطبيقها), حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة, مذكرة ماجستير, تخصص إداره أعمال, كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف, المسيلة 2006,ص 41

- البساطة في التطبيق
- السهولة في مقارنه
- الثبات في النسب
- توافر البيانات ومقارنتها بالمعايير الأخرى

1 2 -معيار رأس المال أو القيمة الاستثمار[1]:

يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى في استخدام هذا المعيار ، يعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين ، يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها ،إلا أن هذا المعيار وحده غير كافي لكون هناك بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال وهناك مؤسسة أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبيرا في بالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار مكمل معيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.

1 3 -معيار كمية الإنتاج :

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغة الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات الطابع الصناعي ، ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسة الأخرى التي تتميز بالطابع الخدمات.

1-4- معيار قيمه المبيعات:

يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفريق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو قابل للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسة (صناعية ، تجارية، خدماتية) وهذا بالرغم من الصعوبات في الحصول على البيانات الدقيقة ، ويبقى في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسة المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم.

1-5- معيار القيمة المضافة:

[11]سلطاني محمد رشيد،مرجع سبق ذكره، ص12.

قصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسطية والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار لتطبيق في مجال النشاط الصناعي ، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

بالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها الأكثر وضوحا بالمقارنة مع المعايير الاتجاه النوعي، وبالرغم من سهولته وبساطته في القياس وهذا ظاهري فقط فإنه يبقى معقد علميا ولم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

2 - الاتجاه النوعي[1] :

وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية تترجم من خلال المعايير التالية:

2 1 -الاستقلالية والمسؤولية:

بالتمعن في الهيكل التنظيمي في هذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة تجاه الغير بالنيابة الاستقلالية في الإدارة والتسيير والعمل.

2 2 -الملكية :

يعتبر معيار الملكية إحدى أهم معايير التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الجانب النوعي ، حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أن تكون ذات طابع عمومي.

2 3 -الحصة السوقية:

تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانياتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها ، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون مرتفعة وكبيرة ، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر

[1] سلطاني محمد رشيد،مرجع سبق ذكره، ص12.

من المعايير النوعية التي يتم بها التفريق بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

4 2 -التكنولوجيا:

تتميز المؤسسة المتوسطة والصغيرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال ولقلة رأس المال.

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية الذي يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الأول: الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركة أسهم والتي تعمل في أسواق رأس المال، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة. إلا إن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الاحتياجات ، بل هي أكثر تركيزا على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد أن معايير التقارير المالية الدولية كاملة تفرض عبئا عليها وهو العيب الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلا وأكثر البلدان قد بدأت باستخدامها. هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى. وكان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية، كما تهدف إلى نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجين. ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع.[1]

[1] خالد إدريس– مايو عبد الله– قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر– جامعة الوادي– يومي 05 و06 ماي 2013– ص 06.

الفرع الثاني: دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وكان الدوافع مجلس المعايير المحاسبية الدولية في إصدار معايير محاسبية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إحداث مرجعية محاسبية تتماشى مع متطلبات واحتياجات هذه الكيانات الصغيرة؛
- تبسيط إجراءات المحاسبة؛
- زيادة ثقة المستثمرين المحتملين(أصحاب المصلحة)؛
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم من إنتاج معلومات محاسبية قابلة للمقارنة؛
- احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكاليف المترتبة على عرض البيانات المالية والفوائد المقدمة لمستخدمي هذه البيانات.[1]

الفرع الثالث: مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر توفر معايير محاسبية موحدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له من الأهمية بما كان في توفير عدة مزايا، سواء لأصحاب هذه المؤسسات أو الأطراف الخارجية ذات الصلة بها بما يسمى بأصحاب المصالح...الخ، حيث تعود عليهم بالفائدة من جراء تطبيقها في هذه المؤسسات، ويمكن ذكر أهم هذه المزايا في النقاط التالية:

- تحسين المقارنة بين حسابات المستخدمين؛
- تعزيز الثقة في حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحد من التكاليف الكبيرة من الحفاظ والالتزام بالمعايير العامة؛
- توفير جودة عالية من البيانات المحاسبية للمقارنة بين الشركات المختلفة؛
- دعم قرارات مجموعة من أنواع المستخدمين بما في ذلك الإدارة؛
- إنشاء قاعدة بيانات واسعة خاصة بالمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] عثمان لخلف,واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004,ص 42

المبحث الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق هذا النظام.

المطلب الأول:المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولت الجزائر اهتماما بليغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية التي تحققها في التنمية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى ، فقامت بسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحكم نشاطها سواء كان في الجوانب التجارية أو المحاسبية أو الجبائية قبل الخوض في تفاصيل المحاسبة المبسطة، هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تنده تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم التمييز بينهما كما يلي:[2]

- ✓ **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي تشغل من عامل(1) إلى تسعة(9) عمال، تحقق رقم أعمال اقل من(20) مليون دينار جزائري أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (10) ملايين دينار جزائري,
- ✓ **المؤسسة الصغيرة:**هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا, و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري,
- ✓ **المؤسسة المتوسطة:**هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

1. مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة :

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط المحددة من طرف الوزارة المالية ، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة وما تجدر الإشارة إليه هو أن إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها ، أي أن تطبيق نظام محاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري، وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادته المطلقة ، وتتركز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ، ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

---

[1]محمد بطاهر, النظام المحاسبي في الكيانات الصغيرة, دراسة حالة أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة باجي مختار, 2009, ص 45.

[2]القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01- 18, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001, ص 06.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية [1]:

- المسك المنتظم في سجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر إيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة اقتضاء ، ودفتر النفقات التي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو الصادر من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق,بيانات البنوك، النسخ الرسائل.. .مع وجود تاريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

يمكن تطبيق نظام محاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي[2]:

- **المؤسسات ذات النشاط التجاري** : تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 9 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل؛

_ **المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي والحرفي** : تتوافق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر 6 ملايين دج؛

- **المؤسسة الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى**: بدورها تتوافق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب3 ملايين دج.

2. إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تطبيق المؤسسة للنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها تقسيمه إلى مرحلتين :المرحلة الأولى تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها ، في حين المرحلة الثانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها من آخر السنة المالية بجملة من تصحيحات ، و يمكن تلخيص هذين المرحلتين في الآتي:

2-1- متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية.

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009,ص 22.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس, ص 91

كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة المحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي[1]:

– وجود دعامة محينة بانتظام, حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات؛

– حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة ، حيث توافق الخزينة بمجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة(أوراق نقدية ، سندات...) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:

– حسب حساب الخزينة المعني(البنك ، الصندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة(أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر الإيرادات والنفقات)؛

– حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العملية الواجب التمييز بينها في حسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسئولها للمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل عملية التالية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم بها المستغل؛
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛
- أعباء أخرى(تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى)؛
- إيرادات البيع وأداء الخدمات؛
- الإيرادات الأخرى والإعانات والهبات؛
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين الخزينة على الأقل(الإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا)؛
- شراء التثبيتات؛

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة..., مرجع سابق, ص 77- 78.

- الافتراضات أو التنازلات(عملية البيع).

2-2- تصحيحات آخر السنة المالية:

يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجموعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية[1]:

_يجب أن يقوم مسؤول مؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط في إجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة التالية:

- مبلغ الحسابات الدائنة قروض الاستغلال إذ لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا؛
- مبلغ المخزونات لمختلف أنواعها و الأشغال الجارية؛
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛
- مبلغ الإقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

-يجب إن تحفظ الكشوفات الإجمالية لعملية الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة ، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضرورية إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر؛

-يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه المفترضة لاستعماله وتاريخي بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول اهتلاك يحسب على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية؛

-يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمه حسب كيفية تمكن من إثبات ذلك ، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس مال ومبلغ الفوائد المسددة.

نتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات التالية عند إخفاء كل سنة مالية:

- ✓ حساب التغير الجاري في قروض والديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايته؛
- ✓ حساب تغير المخزونات و الأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايته؛

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية والمحدد لاسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين...، مرجع سبق ذكره، ص78

- ✓ حساب التخصيص الاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛
- ✓ حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتجة عن بيع تثبيتات السنة المالية(سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية التثبيت المعني)؛
- ✓ حساب التغير الجاري للافتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة السنة المالية.

3. عرض الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة.

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعملية مراقبة و مراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية ويمكن تلخيص ذلك في ما يلي[1]:

3-1-عمليات مراقبة نهاية السنة المالية: تتمثل في التأكد من:

- ✓ التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق؛
- ✓ التساوي بين الرصيد النهائي للحساب البنكي و الرصيد الموجود في كشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عملية التقريب؛
- ✓ عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عملية تحويل الأموال.

3-2- تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في كشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

- نفقات أعباء النشاط(خارج اقتطاعات المستغل)

+/- تغيرات الديون والقروض التجارية للمستغل(إذا كانت معتبرة)

+/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل(إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالإقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

[1] المرجع سبق ذكره, القرار المؤرخ في 26 جويلية والمحدد لاسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين...,ص 78-80.

المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الجزائر إلا أن هذا النوع من المؤسسات مازال يعاني العديد من المشاكل التي تعرف تطورا وجعله منافسا عالميا، وفيما يلي سوف نركز على أهمها[1]:

1 -**في مجال التنظيم الإداري:** أن تميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وقلة التعقيد، أدى إلى ظهور قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية ، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهاد الشخصي لا على أسس علمية ، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية ، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه ، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 -**عدم تلاؤم نمط التسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع مثيلتها في الخارج:** باقي نظام وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم لا يتمشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي ويتجلى هذا في ما يلي:

أ -**النظام المحاسبي المالي** : النظام المحاسبي المالي في مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة يقتصر على بعض المعاملات المالية فقط كمتابعة للخزينة وإصدار الشيكات ، والاعتماد على المحاسبة العامة لا غير، في حين أن هذا لا يتعدى المقاييس العالمية ضمن لوحة القيادة ، واستخدام المحاسبة التحليلية في حساب تكلفة الإنتاجTableau de bord.

ب -**النظام الإنتاجي:** يتميز النظام الإنتاجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمتابعة الفنية مسيرة الإنتاج لا غير ، في حين أنه لا يتعدى للبحث عن طرق العالمية الحديثة المتبعة في الإنتاج مع غياب عنصري للإبداع والابتكارL'innovation.

ت -**نظام الموارد البشرية** : يتميز نظام التسيير للموارد البشرية عموما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وصغر الحجم ، مع عدم الاهتمام في تكوين المورد البشري وتأهيله وتطويره وهذا راجع ممكن لقلة الموارد المالية ، إلا أنه ليس سببا كافيا ، لأنهم من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة الاعتماد على المورد البشري الكفء(اعتمادها على العمالة أكثر من رأس المال).

[1] غدير احمد سليمه مداخلة بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق ,"الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, جامعة الوادي يوم 5 جوان 2013,ص6.

ث -النظام التسويقي: يعتبر نظام التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظاما هشا وبسيطا مختصرا على التسويق المنتجات محليا أو جهويا، فالمشكلة تسويق أصبحت عائق يواجه المنتجين بالإضافة إلى أضافه قدراتهم المادية.

3 -أهم المشاكل المتعلقة بالمحيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1]:

أ – انتشار القطاع غير الرسمي:

تعاني الجزائر كمثيلاتها من الدول من انتشار القطاع غير الرسمي Secteur informel غير الخاضع الأجهزة الحكومية ، مما يسبب مشكلة فعليا في معرفة الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية وجدت أن نسبة العمال في القطاع غير رسمي في المدن الجزائرية وصلت نسبة 68%.

ب -الصعوبات الجبائية:

أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية، كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة، الأمر الذي حال دون إعطاء فرصة استثمارية سواء وطنية أو أجنبية ،كما أدى هذا إلى تنامي القطاع غير الرسمي الذي يصب في خانة التهرب الضريبي.

ت -صعوبة الحصول على المعلومة:

إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة الحصول على المعلومات التي تساعدها على رسم سياستها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية، وذلك لنفس المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه والفرص الممكن استغلالها وهذا لعدم توافر مراكز متخصصة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق سنة 2010 أمام معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فصدر المعيار سنة 2009 ودخل حيز تطبيق جويلية 2009 لمعرفة مدى المالي مع المعايير الإبلاغ المالي من مؤسسة الصغيرة المتوسطة نقوم بإجراء مقارنة بينهم من حيث تاريخ الصدور وتاريخ التطبيق، مضمون قوائم مالية وأنواعها أوجه الاختلاف والتشابه بينهما[2].

[1] سعداني محمد السعيد"ماذا فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ,"مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير. جامعة احمد بوقرة بومرداس, 2014,ص 47- 48.

[2] بوهرين فتيحة, أسماء يوشريط مداخلة بعنوان "دراسة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,"الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة الوادي يوم 5- 6 ماي 2013ص 10- 11.

1 تاريخ الصدور وتطبيق:

نلاحظ الاختلاف الموجود بخصوص تاريخ الإصدار والدخول حيز التطبيق ،حيث أن صدور النظام المحاسبي المالي كان قبل صدور المعيار الدولي نهائيا ، لكن عملية تطبيق كانت العكس وهذا يبين لنا بأن التغيرات التي حدثت في مضمون المعايير سواء كانت متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بباقي المؤسسات لم يأخذها النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار.

2 -القوائم المالية[1]:

لقد وضع النظام المحاسبي المالي في القسم التاسع منه المحاسبة التي يمسكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حددت المادة 139 من الجريدة الرسمية رقم 19 الصادر في 25 مارس 2009 كيفية مسك المحاسبة من طرف هذه المؤسسات ، أطلق عليها تسمية محاسبة الخزينة التي ترتكز على إعداد دفتر الخزينة، يبرز التدفق الصافي للأموال إيرادات صافية و خسائر صافية ، ومنه نستنتج أن القوائم المالية التي تقوم المؤسسات صغيرة ومتوسطة بإعدادها تتمثل في:

- ميزانية المبسطة؛
- قائمة التدفقات النقدية مبسطة؛
- جدول حسابات النتائج؛

أما معايير التقارير المالية الدولية تبينت بأن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

- جدول حسابات النتائج الإجمالي أو إعداد جدول حسابات النتائج مختصر وإجمالي؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الإيضاحات.

ومنه نستنتج أن معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حددت القوائم التي لابد عليها بإعدادها، وهي نفسها القوائم المالية لباقي المؤسسات يمكن الاختلاف في المعلومات التي تحتويها تلك القوائم والتقارير المالية.

وعليه نسدد أن هناك اختلاف في قوائم المالية التي تناولها النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية التي تناولها المعيار الدولي من حيث عددها ومضمونها حيث لم يوضح النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب أن تحتويها القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عكس المعيار المحاسبي.

3 -لغة برمجة القوائم المالية (extensible business reporting language)XBRL.[2]

[1] بوهرين فتيحه, أسماء يوشريط,مرجع سابق,ص10- 11.

[2] بوهرين فتيحة, أسماء يوشريط,مرجع سابق,ص 11.

حيث القائمة مجلس معايير محاسبة الدولية بنشر سبر آراء في 28 سبتمبر 2009 حول Taxonomie IFRS pour PMEامع الرد على التعليقات إلى غاية 27 نوفمبر 2009 حيث تم إصدار المعيار نهائيا في 27 سبتمبر 2009 مع العلم أن **XBRL** عبارة عن معيار متعلق باللغة الإعلام الآلي من أجل تحويل معطيات مالية من جهاز الإعلام الآلي إلى جهاز إعلام آلي آخر، مع العلم أن نظام محاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه اللغة وعليه نلاحظ أن المعايير الدولية في تطور حسب الاقتصاد التكنولوجي الحاصل على المستوى الدولي وهذا ما لا نلتمسه في النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: خلفيات الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع النظام المحاسبي المالي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين عربية ومحلية وأجنبية ، سوف نستعرض البعض منها مع التعليق عليها.

المطلب الأول: تشخيص الدراسات السابقة:

قد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسة محلية وعربية وأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات المحلية.

1 -**عوينات فريد "دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية "في المركز الجامعي بالوادي سنة 2011/2010.**

تدور إشكاليتها حول "ما مدى ملائمة الجاهلية بالمحاسبة في الجزائر لضمان نجاح عملية الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي؟ "الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع ممارسات المحاسبية وطنيا وبشكل تفصيلي من جراء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، والاطلاع على مشاكل الناتجة من اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، وكذلك كشف خبايا المحاسبة الجزائرية ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الحصول على حقائق وبيانات وتفسير في كيفية ارتباطها هذه البيانات مع مشكلة الدراسة والمنهج التاريخي، بهدف تحليل مختلف الأحداث التي وقعت في الماضي وتغييرها ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن

تأسيس معايير المحاسبة الدولية تلقى قبولا إجماعا عالميا تؤدي إلى تحقيق المزيد منها مطالب الاقتصادية ،وأن التغيير الذي قامت به سيؤدي حتما إلى تغيير ثقافي و فني وتنظيمي في أداء المحاسبي.

2 -دراسة النعيمي عبد الكريم مدى نجاعة تطبيق نظام محاسبي المالي على محاسبة جباية مجمع الشركات لسنة، 2017/ 2016 دراسة ميدانية لجباية مجمع الشركات، بعنابة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه LMD.

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على ما مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة جباية مجمع شركات في الجزائر؟.وهذا من أجل الإتمام بمختلف المعطيات حول نجاح وإصلاح وإبراز العناصر التي تعد من نجاعتها، كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول ما مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات في الجزائر والمنهج الوصفي أو الجانب التطبيقي كأداة لهذه الدراسة الإستبانة.

وقد أوصت إلى ضرورة إرساء بيئة تسمح في تطبيق السليم و الواقعي والعملي للنظام المحاسبي المالي المستمد فعلي من الإطار التصور للمعايير المحاسبية الدولية التي تظهر في القوائم المالية المجمعة.

كما أوصت الدراسة إلى التبسيط المشرع الجبائي لشروط تطبيق النظام الجبائي الخاص بمجمع الشركات في ظل نظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: الدراسات العربية.

1 -دراسة الطراونه 2015 بعنوان، مدى ملائمة بيئة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدام ملائمة بيئة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قطاع العام وذلك من خلال دراسة ثلاث متغيرات ، أولا كفاءة النظام المحاسبي الحكومي. ثانيا البحث في العوامل التي تساعد على إنجاح تطبيق ذلك المعيار. ثالثا البحث في معوقات التطبيق المحتملة. واستخدام المنهج الوصفي التحليلي خلال تصميم استبانه وتوزيعها عينة الدراسة ، كما تم استخدام المنهج النوعي من خلال المقابلات الشخصية مع أصحاب القرار.

ظهرت نتائج ملائمة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بمستوى مرتفع من قبل محاسبين حكوميين، كما ظهرت أن أهم العوامل التي تساعد على نجاح التطبيق تلك المعايير هي تحقيق الرقابة الفعالة على الأداء الحكومي . كما أوصت بالتركيز على عوامل النجاح ودعمها والوقوف على معيقات التطبيق.

2 - دراسة كاظم 2011 بعنوان" تطوير النظام المحاسبي المصرفي لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية" دراسة تحليلية في مصرفي الرافدين.

هدفت هذه الدراسة إلى تطور النظام المحاسبي المصرفي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية ، لكي يكون قادر على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بصورة سهلة ومرونة العمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية بوقت مناسب وبكفاءة كبيرة ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي: وجود فجوة واسعة بين الواقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المتمثلة في قصور الإفصاح في التقارير المالية ،وقصور النظام المحاسبي المطبق في مصاريف العراقية وعدم ملائمته بضخامة العمل المصرفي ولكون النظام يدوي وليس الكترونيا يتطلب وقتا و جهدا كبيرين ،إن البقاء مصرف الرافدين على وضعه الحالي يعني جعله منعزلا وغير قادر على الدخول في السوق المنافسة المصرفية العربية والدولية.

أما أهم التوصيات التي توصل إليها هي ضرورة إجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم 10 بغرض تضمينها مستوى كافيا ومناسبا من الإفصاح للمعلومات المحاسبية ، بغرض تقديمها لمستخدميها وخاصة ما يتعلق بمخاطر السيولة والتغيرات التي تطرأ على حقوق المساهمين وضرورة استبدال النظام المحاسبي المصري بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويساعد في سرعة الإنجاز ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية.

(Final Report of the Survey on the IFRS for SMEs among German SMEs Berlin 2010).

دراسة استقصائية بهدف الحصول على أدلة تجريبية حول ما إذا كان قد يكون ED-IFRS for SMESالذي تم نشره في فبراير 2007 قادرا على تلبية التوقعات والاحتياجات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا ، لضمان استقلالية الدراسة وجودتها كلفت GASC رئيس المحاسبة المالية والمراجعة في جامعة Regensburg (البروفيسور الدكتور أكسل هالر والدكتورة بريجيت إبيرل) بإجراء الدراسة للحصول على تغطية أوسع ومظهر عام أعلى للدراسة ، بالإضافة إلى خبرة إضافية تعاونت GASC مع اتحاد الصناعات الألمانية (BDI) واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية (DIHK) وفقًا لـ IASB يجب أن تفي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باحتياجات إعداد التقارير المالية للكيانات التي لا تخضع للمساءلة العامة ، وتنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين.وقد خلصت هذه الدراسة النتائج التالية:

- تم اعتماد معايير تصنيف مؤسسة الصغيرة والمتوسطة من قبل تصنيف IFRS؛
- يجب توفير معلومات المحاسبية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي؛

– يمكن مطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القديمة تطبيق المعيار الدولي خاص بها.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة.

تختلف الدراسات السابقة (العربية والمحلية والأجنبية)في أنها تطبق في الأردن ،مصرف الرافدين(العراق) والجزائر(في الوادي وعنابة)وألمانيا واستفدنا من من الدراسات السابقة من معرفة إشكالية الدراسة وفي استخدام الأداة المناسبة للدراسة ، وفي معرفة بعض فقرات الإطار النظري وأخذها كمرجع للدراسة. المحلية والعربية في المنهج الوصفي التحليلي وكانت أهداف الدراسة مختلفة:

– دراسة عوينات فريد هدفت إلى التعرف على واقع الممارسات المحاسبية وطنيا، وكشف خبايا المحاسبة في الجزائر.
– دراسة نعيجي عبد الكريم هدفت للتعرف على مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة الجباية مجمع الشركات.
– دراسة الطراونه هدفه إلى البحث في مدى ملائمة بيئة النظام المحاسبي الحكومي.
– دراسة كاظم هدفت إلى معرفة تطور النظام المحاسبي المعرفي من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
– هدفت الدراسة الأجنبية على التسليط الضوء على ماذا ملائمة IFRS for SMEs مع معايير المحاسبة الألمانية.

المطلب الثالث:موقف الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا المطلب مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استخراج كل من أوجه التشابه و الاختلاف.

1 -أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن معظمها تناولت النظام المحاسبي المالي، كما سعت جميعها نحو الوصول إلى الهدف وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم.

2 –أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة:

أ – من حيث المكان والزمان:

تمت الدراسة في عين الدفلى سنة 2022 بينما قد تمت الدراسات السابقة في الأردن سنة 2015، عراق سنة 2011، ألمانيا 2010.

ب من حيث الإشكالية:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقصي وجهة نظر المحاسبين في المؤسسات.

أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة النظام المحاسبي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة، مدى نجعل تطبيق نظام محاسبي على المحاسبة الجباية مجمع الشركات ...الخ

خلاصة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي ، ومعيار التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أن قيام بتبني نظام محاسبي يتوافق مع البيئة الاقتصادية والمالية الدولية هو من متطلبات الضرورية في العصر الحالي، ولكن المشكل المطروح ليس في النظام في حد ذاته وإنما في تطبيقه على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فأصبحت المؤسسات الجزائرية ومن بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك ابتداء من سنة 2010 ،هذا النظام تم إعداده وفق المعايير الدولية يستجيب لتلك المتطلبات ويساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر على محتوى القوائم المالية.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول صعوبات النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري النظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،أما في هذا الفصل سيتم القيام بدراسة الميدانية لشركة الأثاث والبناء المعدني التي تسعى دائما لتحقيق المنافسة.ومن خلال التعرف على شركة الأثاث والبناء المعدني ،والتحضيرات التي قامت بها الشركة من أجل تطبيق النظام مع تبيان الصعوبات التي واجهتها في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- **المبحث الأول:** عموميات حول شركة الأثاث والبناء المعدن
- **المبحث الثاني:** المعوقات المحاسبية للشركة

المبحث الأول: عموميات حول شركة الأثاث والبناء المعدني.

سنتطرق إلى عرض عام حول شركة الأثاث و البناء المعدني بخميس مليانة، نتطرق فيه إلى مختلف المهام الموكلة لها و الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة مبرزين فيه مختلف المصالح التي تتكون منها المؤسسة، و كيف تقوم هذه المصالح بالمهام الموكلة لها وفي نهاية هذا المبحث نكون قد أجملنا في عرضنا كل ما يتعلق شركة الأثاث والبناء المعدني.

المطلب الأول: التعريف بشركة الأثاث والبناء المعدني.

يتم تقديم المؤسسة من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنها والتعريف بمهامها ووظائفها وذكر موقعها الجغرافي والتركيز على أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

1 لمحة تاريخية عن شركة الأثاث والبناء المعدني:

بدأت هذه الشركة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر 69 – 38 المؤرخ بتاريخ 1969/05/28، والمدعم بالمرسوم الوزاري 71–39 في /1971 01/27 و بقرار 670074 المؤرخ بتاريخ 1979/01/25، و بعدها بدأ التفكير في إنشاء شركة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري بناء على المرسوم الوزاري رقم 4969 / م ع و م و المؤرخ في 26 / 05 / 1979 والمتضمن إنشاء شركة تحويل المعادن سابقا بخميس مليانة ثم القرار الوزاري 91–46 المؤرخ 09/28/ 1976 المحدد لشروط نشأة وتنظيم عمل الشركة ، وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة ذات أسهم مختصرة (**SOTRAMET** سابقا)

في سنة 2016 تحولت شركة تحويل المعادن إلى وحدة، وهذا من طرف وزارة المالية تحت رقم 414 – من سجل العقود الإدارية لسنة 2016 من طرف مديرية أملاك الدولة لولاية الجزائر.

يتضمن العقد الإدماج والامتصاص لسبعة مؤسسات عمومية اقتصادية ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية –شركة ذات أسهم–المسامات ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني.[1]

–EPE/Divindus MCM–EX sotramet.

–EPE/Divindus mobilier et construction métallique.

2 تعريف الشركة:

تعتبر شركة تحويل المعادن من أهم الشركات المنشأة في ولاية عين الدفلى ،و هي شركة عمومية ذات طابع صناعي تجاري ذات أسهم، مقرها بخميس مليانة.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

أما نشاط هذه الأخيرة يقتصر على الصناعات الثقيلة ، فهي تقوم بتزويد المنطقة و المناطق المجاورة للوالية بكل الوسائل الخاصة في القطاعات التالية:[1]

* **القطاع العمومي:** المتعلق بإصلاح الطرق، و الذي يلقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة....
* **القطاع الفلاحي:**ينصب معظم المنتجات في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يؤديه في الاقتصاد.
* **القطاع السكني:**تعتبر نسبة استفادة هذا القطاع من منتجات المؤسسة أقل مقارنة بالقطاع الأول.

وبلغ عدد العمال 60 عاملا لشهر جانفي 2022، لذلك تعتبر هذه الشركة مؤسسة متوسطة.

3 -**الموقع الجغرافي شركة الأثاث والبناء المعدني.**

- تقع شركة تحويل المعادن بخميس مليانة ضمن محيط البلدية ، يجدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين عين الدفلى و خميس مليانة و الذي يصل كذلك بين البليدة و الجزائر، مما يساهم في نقل المنتجات و تزويد معظم ولايات الوطن.
- كما يحيطها من الغرب مصنع الأدوية ، أما من الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء تتربع الشركة على مساحة يقدر بحوالي 27800 متر مربع، منها 8554 متر مربع مغطاة و الباقي شاغرة، من أهم ما فيها المكاتب الإدارية، ورشات الإنتاج ، حظيرة الشاحنات و السيارات و غيرها.[2]

4 -**أهداف شركة الأثاث والبناء المعدني.**

من المعروف أن كل مؤسسة تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف، ثم تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها من أجل تنمية نشاطاتها، وشركة الأثاث و البناء المعدني كغيرها من المؤسسات، لديها مجموعة من الأهداف هي كالآتي :

- تسيير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية.
- ضمان بيع منتجاتها في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها.
- ضمان التموين للتمكن من توفير المواد الضرورية للإنتاج.
- التعاون مع الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بصناعة وتحويل المعادن وذلك من ةأجل تحقيق جودة أكبر للإنتاج.
- إعداد برامج تموين على ضوء احتياجات الزبائن.
- توسيع شبكة المنتجات الموزعة وبالتالي التعامل مع موردين وزبائن جدد.
- تحقيق أقصى الأرباح (مضاعفة رقم الأعمال) .

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

[2] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

– المساهمة في تكوين الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطني.[1]

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة الأثاث والبناء المعدني.

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب الوظيفي والتنظيمي المعتمد من قبل الشركة عن مختلف العلاقات التي تربط بين العديد من مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومراكز تنفيذها بالنظر إلى مختلف الاتجاهات المعقدة كمسارات للاتصال فيما بينها، مع العلم أن تصميمه مرتبط إلى حد كبير بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، لذلك يجب أن يستجيب هذا الهيكل لمختلف ما تسعى الشركة الوصول إليه، وما تميز به الهيكل التنظيمي لشركة الأثاث والبناء المعدني و هو تعرضه للعديد من التغيرات سواء بالزيادة أو بالنقصان نتيجة للتحولات الاقتصادية للبلاد عامة وللوحدة خاصة.

وعليه ركزنا اهتمامنا على الهيكل التنظيمي الذي استقرت عليه الوحدة في الآونة الأخيرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل(1-1) : الهيكل التنظيمي لشركة الأثاث والبناء المعدني

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

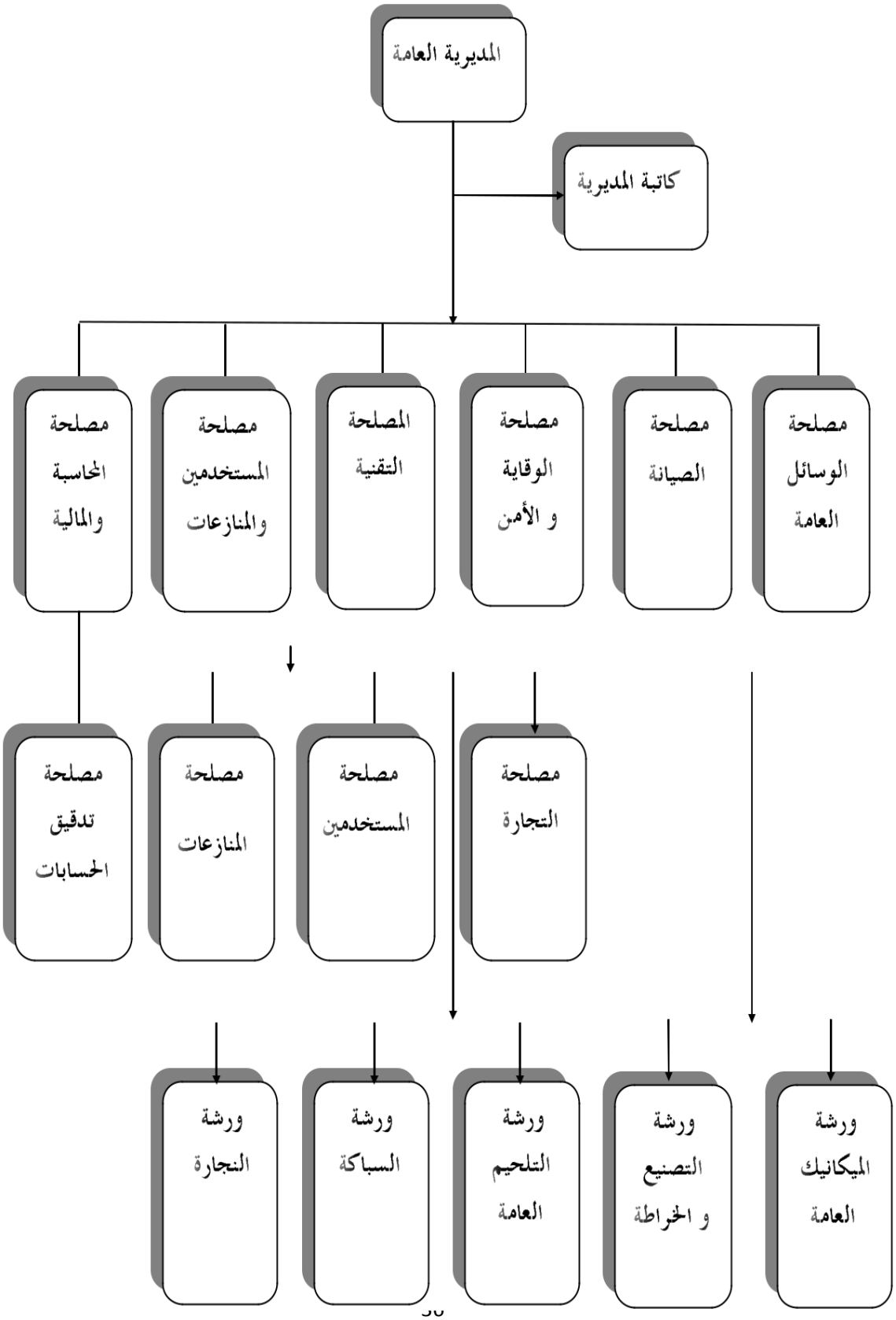
المديرية العامة
كاتبة المديرية
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة الصيانة
مصلحة الوقاية و الأمن
المصلحة التقنية
مصلحة المستخدمين والمنازعات
مصلحة المحاسبة والمالية
مصلحة التجارة
مصلحة المستخدمين
مصلحة المنازعات
مصلحة تدقيق الحسابات
ورشة الميكانيك العامة
ورشة التصنيع و الخراطة
ورشة التلحيم العامة
ورشة السباكة
ورشة النجارة

المصدر :مصلحة المستخدمين

بعد التعرف على الهيكل التنظيمي المعتمد من طرف شركة الأثاث والتحويل المعدني، سنحاول توضيح أهم العناصر المكونة للوظائف الرئيسية لهذا الهيكل.

1 **المديرية العامة** : تمثل قمة الهرم الإداري باعتبارها المسؤولة عن جميع المديريات الخاصة والمكلفة بالتنسيق فيما بينها و هي من أهم الأقسام المكونة لإدارة الشركة والمحرك الرئيسي لها، وتعد مصدر القرارات التي تسير عليها الشركة، وتتمثل مهمتها في التنسيق بين المصالح المكونة للشركة بالاطلاع على المجريات الخاصة بأنشطتها اليومية في كل مستوياتها من أجل أخذ مختلف القرارات ولها علاقة بالمديرية العامة لكل الوحدات الإنتاجية من خلال إعلامها بتطورات إنشاء الوحدة، الصفقة المحتملة وكذا حدوث طارئ ما.

2 **كاتبة المديرية** :تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمديرية كضبط المواعيد، استقبال وإرسال الوثائق، الريد الوارد.....الخ.

3 **مصلحة المحاسبة والمالية** : تقوم هذه المصلحة بتقويم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقارير المتعلقة بالإخراجات والإدخالات وكذا مراقبة الميزانية.

4 **مصلحة المستخدمين** : تحتوي على قسمين مندمجين هما :

أ- **القسم الأول** : مصلحة المستخدمين التي تقوم بتسيير وتنظيم ومراقبة الموارد البشرية وكذلك Yعداد المخططات التكوينية وتظم هذه المصلحة ما يلي :

***دائرة المستخدمين** : وتظم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال، من أجور، عطل واحترام القوانين، وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية :

- استقبال طلبات العمل والرد عليها.
- متابعة حضور وغياب العمال.
- الإشراف على منح العطل السنوية للعمال.
- متابعة التربصات التكوينية للعمال.

***دائرة الشؤون الاجتماعية** : تقوم بتجميع الإجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي.

***دائرة التكوين** : تقوم بتكوين العمال والإطارات وهذا من أجل مواكبة التطور التكنولوجي.[1]

[1] المعلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

الشكل(1-2) : الهيكل التنظيمي لمصلحة المستخدمين.

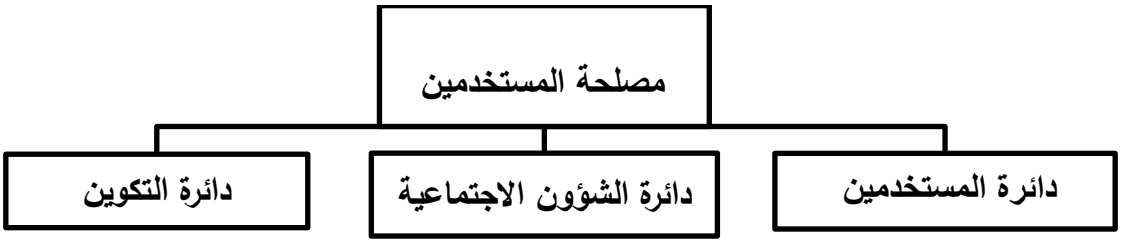

ب-القسم الثاني : مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية :

- تمثيل شركة أمام الهيئات الإدارية الرسمية، مفتشية العمل، أعمال إدارية مع المحاكم والهيئات القضائية.
- تقديم المعلومات والوثائق للمحامي المفوض من قبل الشركة ليتكفل بملفات النزاعات القانونية أمام المحاكم.
- إعلام مدير الشركة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب.

5- المصلحة التقنية :تتدرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في :

* **مصلحة التجارة :** تهتم بالبحث عن الزبائن وتوجيه وتنسيق كل العمليات التجارية كالبيع والشراء كما تقوم بعرض وبيع وتسويق منتجات المؤسسة كما تقوم بالإشراف على عمليات التموين والشراء وتتكفل أيضا بتخزين المنتجات والمواد الأولية واستقبال طلبات الزبائن.

* **ورشة التلحيم العام :** تم إنشائها في 1979/05/20، لكن الانطلاقة الفعلية لها كانت في ماي 1983 بإنتاج عربات نقل النفايات مثل ; مقطورة قلابة للأوساخ 04 م, مقطورة قلابة فلاحية 4000 كلغ، عجلة يدوية لرمي الأوساخ،عجلة يدوية للبناء.[1]

[1] المعلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

* **ورشة السباكة** : تم إنشاءها في 1976/05/28 وبدأت في عملية الإنتاج ابتداء من ماي 1983 من ضمن منتجاته ; سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850، سداد خفيف للطرقات نوع 800/800، سداد خفيف من نوع 500/500، قضبان مسطحة من نوع 400/400، حافة الرصيف.

* **ورشة التجارة:** بدأت عملية الإنتاج فيها مؤخرا سنة 1994، من ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي بكل أنواعه وتعتبر هذه الورشة كممون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساس يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة، كما أنها تزود المؤسسة بما تحتاج إليه من طاولات ، كراسي....الخ.

6- مصلحة الوسائل العامة، الحظيرة، الصيانة، التصنيع والخراطة:

بعد تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الوسائل العامة مع مصلحة الحظيرة، الصيانة والخراطة حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة، هذه المصلحة هي المسؤولة عن عملية الشراء، أي تعمل على تموين الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية الضرورية للإنتاج ، أما مصلحة الحظيرة الصيانة والتصنيع فهي مكلفة بتجاوز كل الأخطاء و الأعطال التي تتعرض لها تجهيزات آلات الإنتاج ومن حمايتها من التلف.

- وتحتوي مصلحة الوسائل العامة، الحظيرة، الصيانة، التصنيع والخراطة على ورشتين:
- **ورشة الميكانيك العام:** تقوم بصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية.
- **ورشة التصنيع والخراطة :** تقوم بصيانة القطع الميكانيكية وتموين ورشة التلحيم بكل القطع الميكانيكية والفنية.

7- مصلحة الأمن والوقاية:يتمثل دورها أساسا في :

- حماية المؤسسة من تعرض تجهيزاتها للإتلاف أو السرقة.
- التحقيق في القضايا التي تمس المستخدمين والتجهيزات وحمايتها من الأخطار.
- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها.[1]

المطلب الثالث: تقديم مصلحة المحاسبة و المالية.

تعتبر من أهم المصالح المتواجدة على مستوى الشركة، فهي تساعد على اتخاذ القرارات تأتي من حيث الترتيب وفي الهيكل التنظيمي بعد المديرية العامة نظرا لأهميتها في الشركة، تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة من وظائف كثيرة وسيتم دراستها بشكل أكثر تفصيل في الفروع الموالية.

[1] المعلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

1 -تقديم مصلحة المالية والمحاسبة:

تعد مصلحة المالية والمحاسبة من أهم الإدارات الموجودة في الشركة لما تقوم به من مهام ووظائف داخل الشركة، كما تعتبر همزة وصل بين جميع المصالح في الشركة من مصلحة المستخدمين ومصلحة التجارية وغيرها من المصالح، كما تقوم كذلك هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقارير المتعلقة بالمخرجات والمدخولات وكذا مراقبة الميزانية.

2 -مهام مصلحة المالية والمحاسبة:

تتمثل أهم مهام مصلحة المالية والمحاسبة فيما يلي:

- السهر على ضمان السير الحسن لكل العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة.
- المراقبة الدورية.
- المراقبة اليومية للمخزون.
- الرقابة على حسابات الزبائن.
- إعداد الميزانية الختامية وكل الجداول المرافقة.
- تقدير الميزانيات بأعداد الميزانية التقديرية العامة لنشاطات المؤسسة.
- السهر على تطبيق النظام المحاسبي.[1]

3 -الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة:

الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة

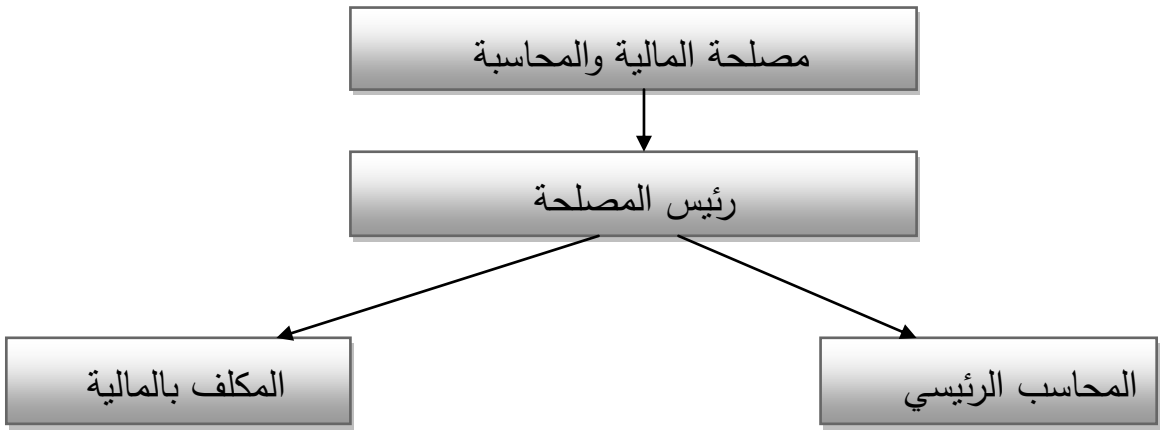

المصدر: من وثائق مصلحة المالية والمحاسبة

[1]- بالاعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة الموارد البشرية.

يتبين من الشكل أعلاه أن الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبية يتكون من:

- **رئيس المصلحة:** تتمثل مهمته في الإشراف العام على كل الوظائف والمهام داخل المصلحة ومراقبتها.
- **المحاسب الرئيسي:** ومكلف بالصندوق ومهمته برمجة العمليات المختلفة للمؤسسة في الجهاز الإعلام الآلي، هذا الأخير يقوم بمعالجة المعلومات المقدمة إليه ومهامه تتمثل في:
  - تغطية الديون قصيرة الأجل.
  - توفير السيولة اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة الضرورية مثل دفتر فاتورة الكهرباء، الهاتف، تصليح الآلات، قطع الغيار وغيرها من المصاريف.
- **مكلف بالمالية:** تتمثل مهمته في مراقبة الموازنة التقديرية مع الموازنة الحقيقة و كذلك مختلف العمليات المحاسبية.[1]

[1]– بالاعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة المحاسبة.

المبحث الثاني: المعوقات المحاسبية للشركة.

بالرغم من مرور 12 سنة على تبني الشركة النظام المحاسبي المالي،لا تزال هناك معيقات تحول دون تطبيق الفعلي للنظام ، والتي يجب تسليط الضوء عليه.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة.

طبقت الشركة شروط لنجاح النظام المحاسبي المالي من عدمه, وذلك على ثلاث مستويات[1]:

1 على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

عملت الشركة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأنها تعتبر من المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر, لذا من أهم متطلبات نجاح تطبيقه وتوافقه مع احتياجات الشركة وقدرتها على استيعاب مضامينها ، فقد ركزت الشركة على نقطتين رئيسيتين وهما:

أنظمة المعلومات: قامت الشركة بتغيير جذري لنظام معلوماتها وتكييف مع مبادئ وقواعد النظام المحاسبي، وجب عليها:

- إجراء تعديلات في المسار الإنتاجي للمعلومات المالية بإدراج مبادئ النظام المحاسبي المالي في عناصر القوائم المالية؛
- إعادة النظر في الوظائف المحاسبية؛
- تحديث البرامج المحاسبية؛

الاتصالات المالية: قامت الشركة بإعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق:

- نموذج البيان المالي
- نوع وطبيعة المعلومات التي سيتم الكشف عنها في الملاحق.
- تحسين وقت إعداد القوائم المالية.
- تصميم أنظمة إدارة تتلاءم مع متطلبات نظام المحاسبة المالية.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب.

كما قامت الشركة في تأهيل المحيط الذي تعمل فيه وذلك بتطوير السوق المالي، باعتبار القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مستمدة من المعايير المحاسبة الدولية تطبق في بلدان تتميز بالدور البارز الذي تلعبه أسواقها المالية.

2 -على مستوى مهنة المحاسبة[1]:

قامت الشركة بتأهيل المحاسب علميا وعمليا لأنه المعني بالدرجة الأولى بتطبيق النظام المحاسبي المالي, وقد لاقى القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ردود أفعال وآراء متباينة من قبل أصحاب المهنة بين مؤيد ومعارض لها لأسباب مختلفة.

قام المجلس الوطني للمحاسبة بتدريج مجموعة من المهام المنوط بها، ويمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

- استكمال كافة الدراسات والتحليلات الهادفة إلى توحيد المعايير المحاسبية ؛
- الاحتفاظ بالملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والهيئة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- تحديد معايير ووسائل الالتحاق بالمهن المذكورة؛
- تقييم صلاحية التراخيص والشهادات لجميع المرشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد؛
- تنظيم وبرمجة مراقبة الجودة المهنية؛
- التعاون مع الهياكل والمعاهد التدريبية الأخرى المتخصصة في مجالات المحاسبة المختلفة.

3 -على مستوى المهنة المحاسبة:

قامت الشركة بتكوين والتعليم المحاسب من أجل تأهيلا علميا وعمليا ليكون قادرا على استيعاب مضمون النظام المحاسبي المالي من ما يسمح له وتطبيقه تطبيقا سليما.

أ -بالنسبة للتعليم المحاسبي[2]:

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب.

[2] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب.

لقد عدت الشركة التعليم في مقدمة الجهات المسؤولة في إعداد المحاسبين المستقبلين الذين يتمتعون بالمهارات العلمية والعملية، من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من العمل على تحقيق جملة من المتطلبات تقع على عاتق الشركة:

- المشاركة في الندوات والمنتديات الدولية والوطنية

- رفع مستوى التعليم المحاسبي وتكييف البرامج التعليمية مع معايير المحاسبة الدولية الجديدة
- تنظيم برامج تدريبية للمهنيين والمحاسبين ومستخدمي قسم المالية والمحاسبة في المؤسسات العامة والخاصة

- التعاون بين الشركة والجامعة من شأنه تفعيل مساهمة الطلاب في بناء المؤسسات

ب -بالنسبة للتكوين المحاسبي:[1]

قامت الشركة بتربص الخبرة المحاسبية التي تخول صاحبها الحق في اكتساب صفة الخبير في المحاسبة، و لقد وصلت الشركة لهذا الهدف عن طريق مجموعة من الشروط تقع على كاهل المؤسسة المهنية:

- الزيادة في الندوات والمنتديات حول موضوع معايير المحاسبة الدولية بمشاركة مهنيين وأكاديميين؛
- تشجيع و ارتقاء المستوى التدريبي بالتوازي مع النشاط المهني في مجال تقنيات المحاسبة الجديدة؛
- ضمان التواصل مع الجامعة من خلال تبادل الخبرات؛
- التوفيق بين خلايا ومراكز الكفاءة وخبرات التدريب في أساليب ونماذج التقييم والتقويم بما يسمح بتنفيذ متطلبات المعالجات المحاسبية لنظام المحاسبة المالية وتطبيقها؛
- التدريب المستمر في هذا المجال لغرض تأهيل المهنيين على جميع المستويات من محاسبين ومراجعين، وترسيخ ثقافة محاسبية جديدة؛
- تدريب مختلف مستخدمي البيانات المالية من مديرين ومستثمرين وغيرهم في الشركة، لمنحه القدرة على قراءتها وفهمها، ومن ثم استغلالها.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة[2]:

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب..

[2] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب.

لقد تلقت الشركة في فتره وجيزة عن صدور النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي تبين لشركة لها عدم جدية في التحضير وغياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في تطبيق هذا النظام مما أدى إلى مشاكل كبيرة في تسيير الشركة، ونذكر على سبيل المثال [1]:

- كانت التعليمة المنهجية الصادرة بتاريخ 19/ 10//2010 حول طرق تطبيق التعليم المتعلقة بأول تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- التعليمة المتعلقة بالإيرادات والأعباء خارج الاستغلال وحسابات تحويل الأعباء والصادرة في 5 ماي 2010؛
- التعليم المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الصادرة 07 جوان 2011؛

ولقد أثرت سلبا على وتيرة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة بخصوص التأخر الكبير في إصدار النصوص القانونية،مما دفع محاسبين الشركة إلى الاعتماد على اجتهاداتهم الخاصة لمعالجة الجوانب التي تأخرت وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة في معالجتها،وقد نتج عن أخطاء كثيرة في بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي ومن ثم غياب شفافية المعلومات وعدم إعطاء صورة صادقة على الوضعية الحقيقية للشركة.

وتوجد أيضا معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة المعادن[2]:

- عدم كفاية المؤهلات الأكاديمية للمحاسب والموظفين العاملين بالشركة يعيق عملية تطبيق نظام المحاسبة المالية؛
- قلة المؤتمرات العلمية الهادفة للتوعية بأهمية نظام المحاسبة المالية؛
- ضعف استعداد شركة المعادن لتطبيق هذا النظام لقصر الفترة بين صدور القانون والتطبيق الإجباري له، والأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة لإنجاح التغيير؛
- صعوبة إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد نظام المحاسبة المالية لعام 2010 ومقارنتها بالقوائم المالية للعام السابق؛
- عدم توافق قوانين الضرائب مع متطلبات نظام المحاسبة المالية للشركة؛

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب.

[2] من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسب.

- صعوبة إعادة ترتيب عناصر القوائم المالية و تغيير أرقام و تسميات الحسابات في الشركة؛
- قلة المراجع ، إذ إن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركة الأثاث و البناء المعدني.

لضمان نجاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات اقتصادية يجب تسخير الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية،ولذلك نقترح الحلول التالية:

- إنشاء معاهد خاصة بمحاسبة تكون متوافقة مع معايير المحاسبية الدولية؛
- إعداد مؤتمرات وملتقيات لفهم النظام المحاسبي المالي وشرح المشاكل التي يمكن أن تقع فيها المؤسسة؛
- تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد و اتفاقيات؛
- إعادة ترتيب عناصر القوائم المالية وتغيير الأرقام وتسمية الحسابات الشركة؛
- إرسال بعثات إلى الخارج من اجل تهيئة الإطارات والكفاءات على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية؛
- توفير نظام معلومات يتميز بالمصداقية والشمولية؛
- تفعيل السوق المالية ذات كفاءة تسهل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة.
- ضرورة دراسة الواقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية التي تمت على مستوى شركة الأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة، تبين لنا أهم المتطلبات التي قامت بها شركة للتحضير كل ما يلزم من أجل تطبيق هذا النظام، فظهرت التغيرات على قوائمها المالية الأساسية الميزانية وحساب النتائج واختلاف في مبادئ ومفاهيم النظام المحاسبي المالي عن النظام القديم، مما أدى الشركة أن تواجه صعوبات في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي الجديد.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال تناول موضوع صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة إشكالية البحث التي تدور حول ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر,من أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى انطلاقا من فرضيات البحث باستخدام أساليب وأدوات المشار إليها في المقدمة.

في الواقع قامت الجزائر بالاعتماد على تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات ، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها هذا النظام لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة .

نتائج الدراسة:

أهم ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة ما يلي:

1 -يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية؛

2 -التنظيم المحاسبي وفق النظام المطبق له دور ايجابي في تحسين الوضعية الشركة؛

3 -النظام المحاسبي المبسط سهل من حيث التطبيق و غير معقد و بالتالي تكلفة المنفعة اكبر من التطبيق؛

4 -ظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي و المحلي؛

5 -توجد معوقات تحد من التطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية تتمثل في:

- عدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية للمحاسب الجزائري؛
- عدم تطابق البيئة الاقتصادية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق هذا النظام.

اختبار فرضيات:

الفرضية01: يعمل النظام المحاسبي المالي في أي مؤسسة، من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستخدمين، حيث تبين صحة الفرض وذلك لأنه يتعين على كل مؤسسة تقديم قوائم مالية واضحة و مفهومة.

الفرضية02:

توفير الشركة كل الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح النظام المحاسبي المالي ، وذلك بتكوين المحاسبين علميا وعملي لأنه يعتبر المعني بالدرجة الأولى.

توصيات البحث :

- العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب و يتطور مع حجم المؤسسة (نظام اقل تعقيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة)؛
- تنظيم دورات تدريبية للمحاسبين من أجل القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق معايير محاسبة الدولية؛
- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- تفعيل السوق المالي بالجزائر حتى تتم عملية التقييم الطرق الصحيحة.

وكان للتربص الذي أجري على مستوى شركه الأثاث والبناء المعدني في مسار إعداد بحثنا حيث لاحظنا بعض النقاط السلبية التي دفعتنا إلى تقديم التوصيات التالية:

- توعية الموظفين بشركة الأثاث والبناء المعدني بأهمية النظام المحاسبي المالي؛
- إنشاء مصلحة المحاسبة التحليلية بالمؤسسة، حيث انه من غير ممكن استعمال طريقة الاهتلاك بالوحدات المنتجة بدون وجود محاسبة تحليلية.

قائمة المراجع

1 الكتب:

- رابح خوني, رقيه حساني ,"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها",إدراك للطباعة والنشر, مصر, الطبعة الأولى, 2008.
- قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على ابتكار في بلدان مختارة من طرف الاسكوا,اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ,الأمم المتحدة, نيويورك 2002.
- نبيل جواد" ,إدارة وتنميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة," PME des Gestion مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت, لبنان,ط 1 ,1428هـ / 2007م.

2 البحوث الجامعية (مذكرات و أطروحات):

- سعداني محمد السعيد"ماذا فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ,"مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير. جامعة احمد بوقرة بومرداس, 2014.
- سلطاني محمد رشيد, التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(واقعة, أهمية وشروط تطبيقها), حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة, مذكرة ماجستير, تخصص إدارة أعمال, كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف, المسيلة 2006.
- عثمان لخلف,واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004.
- محمد بطاهر, النظام المحاسبي في الكيانات الصغيرة, دراسة حالة أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة باجي مختار, 2009.

3 المؤتمرات و الملتقيات:

- بوهرين فتيحة, أسماء يوشريط مداخلة بعنوان "دراسة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,"الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة الوادي يوم 5– 6 ماي 2013.
- خالد إدريس– مايو عبد الله– قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر– جامعة الوادي– يومي 05 و06 ماي 2013.

قائمة المراجع:

- غدير احمد سليمه مداخلة بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق ,"الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, جامعة الوادي يوم 5 جوان 2013.

4 النصوص التشريعية والتنظيمية:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01- 18, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس.
- الملف الخاص, المحاسبي المجاز, العدد 19 تموز 2004.

الجرائد و المجلات:

- د.غسان الشلوق,الدفلع الوطني,و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أفكار النهوض,بيروت2004.